تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر

European Neighborhood Policy applications: Case Study of Algeria

أ.د/ حطاب عبد المالك*

جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات ، (الجزائر)

a.hattab@univ-dbkm.dz

د/ بلخثير نجية

جامعة أبو بكر بلقايد مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات ، (الجزائر)

nadjya.belkhatir@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/28 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/30 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: *عرف المغرب العربي تطورات ثنائية التأثير و التأثر الحاصل بينه و بين المتغيرات الوافدة الجديدة من البيئة الدولية تركزت أساساً في التهديدات اللاتناظرية من إرهاب و جريمة منظمة و هجرة غير شرعية.*

و في سياق هذه التطورات، ظهرت المشاريع الأوروبية كوسيلة لمواجهة التحديات المشتركة مع الضفة الجنوبية آخرها سياسة الجوار الأوروبية التي مثلت منعطفا جديدا في مسار العلاقات الأورومغاربية المتمخضة عن التوسيع الأوروبي، الذي أحدث تخوم جغرافية جديدة، و بالتالي تحديات أمنية جديدة، اعتبرها الطرف الأوروبي وافدة من المحيط المغاربي، الأمر الذي فرض منطق المسؤولية المشتركة بين ضفتي المتوسط.

الكلمات المفتاحية: *الاتحاد الأوروبي، سياسة الجوار الأوروبية، الجزائر .*

Abstract : *The Arab Maghreb has known a development according to the duality of influence and vulnerability occurring between it and the new arriving variables from the international environment, mainly concentrated in the asymmetric threats of terrorism, organized crime and illegal immigration.*

In the context of these developments, European projects emerged as a means to confront common challenges with the South Bank, the most recent being the European Neighborhood Policy, which represented a new turn in the course of Euro-Maghreb relations resulting from European expansion, which created new geographical boundaries, and thus new security challenges, which the European side considered as coming from the Maghreb periphery, which imposed the logic of joint responsibility between the two shores of the Mediterranean according to the European Union logic and philosophy.

key words: *European Union, European Neighborhood Policy, Algeria.*

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

قدم الاتحاد الأوروبي مبادرة سياسة الجوار الأوروبية عام 2004 ليكرر النجاح الذي حققه التوسع الشرقي من خلال مجموعة من الحوافز البديلة، ومن بينها المساعدات المالية وبرامج التبادل الثقافي والحوار السياسي. وقبل إطلاق سياسة الجوار الأوروبية، طالب الاتحاد الأوروبي دول المغرب العربي بضرورة التركيز على تعزيز الإصلاح الاقتصادي وتقديم المساعدات للمجتمع المدني والتقليل من هجرة العمالة ومراقبتها.

ونظرًا لوجود مخاوف متزايدة في الدول الأوروبية خاصة المتوسطية من عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، رفض الاتحاد الأوروبي إجراء عقوبات على انتهاك المبادئ والأسس الديمقراطية - من وجهة نظره- كما وقف في وجه تلك المحاولات لتشجيع قيام أحزاب معارضة، وعلى وجه التحديد تلك المرتبطة بالإسلام السياسي.

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يلامس واقع العلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوربي، من خلال دراسة سياسة الجوار الأوربية.

وتتمحور إشكالية البحث حول مدى إسهام سياسة الجوار الأوروبية ودورها في تحديد ومعالجة التحديات الأمنية بين الضفتين الشمالية والجنوبية، مع التركيز على حالة الجزائر؟

وسنحاول من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

تعتبر التهديدات الأمنية التي واجهت الاتحاد الأوربي الدافع الرئيسي لتبني سياسة الجوار لاسيما مع الجزائر.

2. سياسة الجوار الأوروبية:التعريف و النشأة :

تعود سياسة الجوار الأوروبية إلى نشر المفوضية الأوروبية للوثيقة الرسمية المعنونة بـ "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق و الجنوب"، في سنة 2003 وسميت فيما بعد بسياسة الجوار الجديدة (سهام حروري، صفحة 346)

وجاء تطور مفهوم الجوار وفقاً للتصورات الأمنية الأوروبية، علما أن هذه السياسة جاءت في إطار "الإستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003 التي تشمل الجوار المباشر للإتحاد الأوروبي، بإطلاق تجمع بلدان الحكم الرشيد الذي يشير إلى "انخراط الجيران في النزاعات العنيفة والدول الضعيفة حيث تنتشر الجريمة المنظمة والمجتمعات الفاشلة و النمو الديمغرافي المتزايد على حدود أوروبا، مما يخلق لها الكثير من المشاكل (مهدي بوكعومة، 2018، صفحة 146).

و يمكن إرجاع الخطوات الملموسة الأولى لسياسة الجوار الأوروبية، إلى رسالة وزير الخارجية البريطاني الموجهة إلى الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي في يناير2002، (مفوضية الاتحاد الأوروبي، 2000، صفحة 16) حيث تم الحديث في هذه الوثيقة -من طرف وزير الخارجية البريطاني جاك سترو - عن تقديم حوافز واضحة وعملية لكل من روسيا البيضاء ومولدوفا للمضي قدماً في سياسة الإصلاح الاقتصادي، وعلاوة على ذلك، تضمن اقتراحه منح وضع مميز لهذه الدول "الجار الخاص" special neighbour" بناءاً

على التزام راسخ بالحكم الديمقراطي ومبادئ السوق الحر في هذه المرحلة، بينما لم تحض بلدان جنوب منطقة البحر الأبيض المتوسط بهذا الترشيح. (Maira Martin، 2012، صفحة 345).

في أوت 2002، وجه كل من الممثل السامي خافيير سولانا، ومفوض الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية كريس باتن، رسالة مشتركة إلى الرئاسة الدانماركية للاتحاد الأوروبي داعية المجلس الأوروبي في كوبنهاجن إلى التفكير في التحدي المزدوج لتجنب خطوط تقسيم جديدة في أوروبا و التي تفرض الاستجابة لاحتياجات تمخضت عن الحدود الجديدة للاتحاد. وفي الوقت نفسه، حاول خافيير سولانا تعزيز منظور السياسة الخارجية بالتناظر مع الجوار باعتبارها إستراتيجية الأمن الأوروبي، وقدم المسودة الأولى في ديسمبر 2003، معلنا أن "بناء الأمن في جوارنا" كان من بين الأهداف الإستراتيجية الأساسية للاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بأوروبا الشرقية، أكد أنه ليس في مصلحة أوروبا أن يخلق التوسيع خطوط تقسيم جديدة في أوروبا. (نور الدين الفريضي) .

وتتضمن سياسة الجوار الأوروبية واحدة من أهم التحديات في سبيل تحقيق التقدم ،من خلال اتخاذ تدابير معينة في البلدان المجاورة، على غرار الدعم لمكافحة الفساد من خلال المساعدة المالية والتقنية، بناء القدرات و برامج التنمية المؤسسية، و مكافئات مادية ومعنوية للبلدان الشريكة الملتزمة، مع تمويل إضافي وتعزيز المجتمع المدني في إطار الحوارات السياسية و التعاون الإقليمي (نور الدين الفريضي).

وتستند سياسة الجوار الأوروبي إلى الاتفاقيات الثنائية القائمة مع كل بلدان الشراكة، وتعتمد منهجية العمل على علاقات التعاون الثنائي بين الاتحاد والبلد المعني، ومدى رغبة هذا الأخير الاندماج أكثر فأكثر في حيز السياسة الأوروبية (European Neighbourhood Policy).

وتقترح المفوضية توثيق التعاون مع كل الشركاء إلى درجة إدماجهم في السوق الداخلية، على أن يتمتع البلد المعني بحريات تنقل البضائع والرساميل والخدمات، ولكن من دون حرية تنقل الأشخاص، وتوجد الامتيازات نفسها ضمن مقتضيات اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية (Stefan Gänzle،).

و فيما يتعلق بظروف نشأتها، فقد مثل اختفاء الستار الحديدي، و التحاق كل من بولندا، المجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا واستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، قبرص، رومانيا وبلغاريا بالاتحاد الأوروبي، سببا في إثارة سلسلة من الأسئلة الجديدة الصعبة، فانضمام بلدان وسط وشرق أوروبا ودول أخرى حول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، مدد حدود الاتحاد إلى حدود جديدة (على سبيل المثال بين بولندا وأوكرانيا)، وأصبح من الواضح جداً أن الاتحاد الأوروبي الموسع له مصلحة في تعزيز الاستقرار والازدهار بين "الجيران الجدد" خاصة وأن البعض منهم يطمح على المدى الطويل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي (Gänzle، 2014، صفحة 9).

أما أهم الخصائص التي تنفرد بها سياسة الجوار الأوروبية، أن الاتحاد يقترح على كل من دول الجنوب وكذلك روسيا وأوكرانيا توسيع وتقوية علاقات التعاون إلى مستوى يفوق الشراكة الأوروبية المتوسطية، تعاون يهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الجاري الحر وبرامج التبادل الثقافي والحوار السياسي (سياسة الجوار الأوروبية الجديدة).

ولكن بدون القدرة على تقديم عضوية كاملة لـ19 دولة في الشرق والجنوب، وينطبق ذلك على جميع دول المغرب العربي، علمًا بأن طلب دولة المغرب للحصول على العضوية في عام 1987 رفضه مجلس الوزراء لأنها لم تكن تعتبر "أوروبية"، و بالتالي فإن ما تعرضه هو "كل شيء ما عدا المؤسسات"، بمعني أن الدول التي تفي بالشروط المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة يمكنها أن تستفيد من الوصول إلى جميع مميزات السوق الموحدة بالطريقة ذاتها التي تستفيد منها دول مثل النرويج وأيسلندا، ويمكن أن تحظى بمكانة المراقب في العديد من مجالات صناعة السياسات في الاتحاد بأن يكون لها رأي ولكن ليس لها صوت (Barah Mikaïl، 2012).

أما فيما يتعلق بقضية الهجرة، يتزايد قلق البلدان الأوروبية جرّاء مخاطر الإرهاب والعمليات التي استهدفت المدنيين في مدريد، وتُضاعف هذه المخاطر درجات استنفار الأجهزة الأمنية الأوروبية لمكافحة الإرهاب ونشاط الجريمة المنظمة، وتهريب البشر، وحاجات قوات الأمن إلى تعزيز التعاون مع نظيراتها في البلدان المجاورة، وتتحدث الوثيقة الأوروبية عن "تنظيم الهجرة" بدلا عن حرية تنقل السكان.

3. أهداف سياسة الجوار الأوروبية :

لقد وضعت سياسة الجوار الأوروبية بهدف تجنب ظهور خطوط تقسيم جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، و تعزيز الرخاء والاستقرار والأمن لجميع المعنيين (طويل نسيمة، 2016، صفحة 217).

كما أن سياسة الجوار الأوروبية تدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في ستة عشر من الدول المجاورة لأوروبا (الجزائر، أرمينيا، أذربيجان روسيا البيضاء، مصر، جورجيا، الكيان الصهيوني، الأردن،لبنان،ليبيا، المغرب، مولدوفا، الأراضي الفلسطينية، سوريا، تونس وأوكرانيا) كوسيلة لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة بأسرها، و في نفس الوقت لا تعتبر سياسة الجوار الأوروبية وعدا من الاتحاد الأوروبي في المستقبل بالعضوية، و بالتالي هو وسيلة لبناء الالتزام المتبادل بالقيم و المفاهيم المشتركة وتعزيز الأمن في البلدان المجاورة. (نور الدين الفريضي).

تمت صياغة سياسة الجوار الأوروبية في عام 2003 على نحو يهدف إلى تطوير علاقات أوثق بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له، ويشمل الجوار جنوباً: الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والأراضي الفلسطينية وسوريا وتونس. أما شرقاً فأرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا ومولدوفا وأوكرانيا.

وتهدف سياسة الجوار الأوروبية التي تمت مراجعتها في عام 2011 في أعقاب الأحداث التي شهدها العالم العربي إلى: دعم الشركاء الذين يجرون إصلاحات نحو الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز الشراكة مع المجتمعات، إلى جانب العلاقات مع الحكومات(Ghazaryan, 2012, p. 9) .

تعمل سياسة الجوار الأوروبية الجديدة على تعزيز التعاون في المجالات السياسية والأمنية، بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز النمو واستحداث فرص العمل، وتعزيز التجارة والتعاون في القطاعات الأخرى، كما تؤمن الآلية الأوروبية للجوار الجديدة والتي تبلغ ميزانيتها 15.4 مليار يورو لفترة 2014-2020 الجزء الأكبر من التمويل للبلدان الستة عشر الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية، في حين توفر المقاربة القائمة على الحوافز مرونة في تعديل المساعدة المالية وفق تقدم البلدان، كل على حدة، نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان (Ghazaryan، 2012، صفحة 9).

و تم تعديلها في 2011، كجزء من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتعزيز الرخاء والاستقرار، والأمن في البلدان المجاورة (الجزائر، مصر، جورجيا، إسرائيل،الأردن ولبنان وليبيا والمغرب) من أجل بناء التفاهم المتبادل من القيم المشتركة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وحسن الحكم، مبادئ اقتصاد السوق و التنمية المستدامة مكافحة الفساد.

و بالتالي، فقد تمت إعادة النظر في سياسة الجوار الأوروبية بعد تشكل سياق متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، في دول جنوب المتوسط الشريكة، لاسيما بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي، و قد وثقت الشراكة الجديدة في بيان مشترك موسوم بـ: حيال جوار حوار متحرك بهدف تفعيل أكبر لانجازات سياسة الجوار الأوروبية ل2004، و التي تضمنت عناصر تفعيليه جديدة :

- مقاربة المزيد من أجل المزيد: أي زيادة الفعالية لمبدأ المشروطية بجعلها مشروطية إيجابية كما تعني المزيد من الإصلاحات الديمقراطية تعني مزيد من المساعدات المالية (نور الدين الفريضي).

- المشاركة في المسؤولية و المساءلة بين الاتحاد الأوروبي و شركائه تضمن التواصل و الاستفادة من تقارير التقدم و العمل و ارتباطها بتوصيات خاصة بكل بلد.

-شراكة معززة مع المجتمع المدني بما يتضمنه من منظمات غير حكومية و أوساط الأعمال و الأكاديمية الإعلام و النقابات و المجموعات الدينية من خلال آلية المجتمع المدني (نور الدين الفريضي).

و في هذا الإطار، يعرف الخطاب السياسي الأوروبي سياسة الجوار على أنها الإستراتيجية التي تمت ضمن إطار الاتحاد الأوروبي لتقاسم منافع التوسيع مع دول الجوار وعلى التعامل مع التحديات معا، من خلال تقديم شراكة مميزة للجيران، القديمة والجديدة، في مقابل التزامهم بالقيم المشتركة، كما يتضمن رؤية الجيران باعتبارهم حلقة من الأصدقاء بدلا من دول العالم الثالث، وتسعى سياسة الجوار الأوروبية لتعزيز الوجود الاستراتيجي للاتحاد الموسع في أوروبا أوسع وأبعد، كأداة للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية الجديدة وبالتالي تعد سياسة الجوار الأوروبية اختبارا لتنفيذ سياسة خارجية وأمنية فعالة ومتماسكة تجاه الجيران الجدد.

والهدف هو استكشاف إمكانية تطور سياسة الجوار الأوروبية – التي صيغت على شكل السياسات الحالية للاتحاد الأوروبي- لتصبح شكل من أشكال العلاقة المستدامة مع الجيران، وتعزيز نظمها السياسية والاقتصادية و الإصلاحات في المدى المتوسط من دون تقديم احتمال الانضمام على المدى الطويل، وهو ما توضحه الحوافز الرئيسية، والأهداف المعلنة. وتؤدي منهجية وأدوات سياسة الجوار الأوروبية إلى استنتاج

مفاده أن السياسة في شكلها الحالي لا تزال بعيدة عن تحقيق مثل هذا الدور، ولذلك، فسياسة الجوار الأوروبية تحمل خطر توليد "فجوة جديدة متعلقة بالقدرة على توقع العلاقات والسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي (Neila Arkrimi، 2004، صفحة 151).

4. تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية في الجزائر:

كان قرار ضم دول جنوب البحر المتوسط ناتج عن الضغط الذي مارسته بعض الدول المتوسطية العضوة في الاتحاد الأوروبي (فرنسا ايطاليا و اسبانيا) التي كانت تخشى أن يؤدي التوسع شرقا إلى تحول مركز الثقل في الاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا، ومن ثم إهمال البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط، وهو ما يمكن أن يفسر اهتمام فرنسا بإقامة تعاون بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط خاصة في سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر2001، التي غلب فيها الاعتقاد بأن الجماعات الإرهابية المعادية لأوروبا يمكنها أن تتخذ من دول جنوب البحر المتوسط قاعدة له (بلجيلالي أيمن، غازلي عبد الحليم، 2020، صفحة 310).

برزت الأهداف الإستراتيجية للتعاون مع الجزائر في اتفاقية الشراكة منذ سبتمبر 2005، و التي حددت طبيعة ومضمون العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وسطرت أهداف تتلخص في منطقة التجارة الحرة بين الطرفين بعد 12 عاما، إضافة لمظاهر التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية.

كما تتضمن أحكاما لتغطية القضايا السياسية كقضايا الهجرة (الدولية والمحلية، وحقوق الإنسان والديمقراطية) والذي اندرج ضمن إطار مسار برشلونة عام 1995، والذي يقوم على تطوير التعاون في مجالات الحوار السياسي والشراكة الاقتصادية و التعاون الثقافي الاجتماعي. European) Neighbourhood And Partnership Instrument).

تهدف سياسة الجوار الأوروبية -حسب الخطاب الأوروبي- لمنع ظهور أي فجوة جديدة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه من خلال اقتراح تقريب العلاقات في المسائل الأمنية وفي المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما تلبي واحدة من أهم أهداف الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، وهي الحاجة إلى تعزيز أمن أوروبا في جوارها المباشر.

وقد كانت تحفظات الجزائر حول النهج و المحتوى، لأن الطرف الأوروبي قام بوضع اقتراح سياسة الجوار الأوروبية مع عدم وجود تشاور مسبق مع المستفيدين المحتملين للمبادرة، و هو ما اعتبرته الحكومة الجزائرية ضد روح الشراكة، كما أن التفسيرات التي قدمها الاتحاد الأوروبي لتبرير هذا الموقف لم تكن مقنعة من وجهة النظر الجزائرية، حيث قدمت حجج تفتقر للمصداقية مفادها أنهم لم يتمكنو من تنظيم مشاورات للمشروع لوسط وشرق أوروبا، و الذي امتد إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط في اللحظة الأخيرة، وعلاوة على ذلك، فإن الحوار أداة تتحدث بوضوح عن تقاسم القيم الأوروبية، التي لم تتوان عن استحضار فكرة الهيمنة الأوروبية من خلال سياسة الجوار الأوروبية.(Lotfi Boumghar, 2013) .

أما من حيث محتوى المشروع، فالجزائر رفضت الدور الأوروبي المانح للمكافآت والتأنيب "الجزرة والعصا"، وهو ما يجعل الشروط التي تقوم عليها سياسة الجوار، تعبر عن عرض مبتذل للعلاقات بين أوروبا والشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

لقد أعربت الجزائر في البداية عن بعض التحفظات فيما يتعلق بهذا المنطق، الذي يربط المساعدات المالية وتعميق التعاون بالتقدم المحرز لاسيما في مجال حقوق الإنسان، و تبرر الجزائر موقفها أن التطور الديمقراطي هو قبل كل شيء مطلب داخلي، ينبغي أن يتم التعامل معه محليا، بغض النظر عن أي ضغوط دولية.

ويمكن أن يعزى هذا الموقف إلى حقيقة أن الجزائر، لأسباب تاريخية مرتبطة بالنضال من أجل الاستقلال والكفاح ضد الإرهاب و انعكاسات التزاماتها الدولية، كلها أدت إلى تطور حساسية كبيرة فيما يتعلق قضايا السيادة والتدخل (Lotfi Boumghar, 2013, p. 45) .

إضافة إلى رفض منطق المشروطية، ترى الجزائر أن واقع بلدان أوروبا الشرقية و الوسطى هي أبعد ما تكون عن مثيلتها في البلدان المتوسطية الجنوبية، و هو ما يجعل من الخلل تنفيذ نهج شامل واحد ليتم تطبيقه على كل منهم(Lotfi Boumghar, 2013, p. 45) .

إن الموقف الأول الذي اعتمدته الجزائر هو الصمت لمدة ثلاث سنوات ترقبية، فمواقف الجزائر تجاه السياسات الأوروبية تتميز عادة بشيء من التحفظ و عدم التسرع، فقد أبدت سياسة الجوار و الشراكة التباسا كبيرا بينها وبين سياسة الشراكة الأورومتوسطية، فكلاهما يعبر عن مشروع شراكة مما أربك الكثير من الدول المتوسطية حول جدوى الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين للشراكة، و بعد هذه المرحلة أعلنت الجزائر رسميا رفضها الانضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار و الشراكة، على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظمته المفوضية الأوربية تحت عنوان: تعزيز السياسة الأوروبية للجوار، في بروكسيل2007 معبرة أنها تفضل أخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي وبهذا التصريح أصبحت الجزائر البلد الوحيد الذي عبر عن رفضه الصريح للسياسة الأوروبية للجوار. (تمغارت اسمهان، 2013، صفحة 388).

و بمناسبة زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار : ستيفان فول في 2010 إلى الجزائر بهدف إعادة طرح إمكانية انضمامها إلى سياسة الجوار بعد أن مرت خمس سنوات على تنفيذ اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية، أكدت الجزائر نفس الموقف، حيث أفصح وزير الخارجية الجزائري أمام المفوض الأوروبي وبوضوح بأن الجزائر لن تلتحق بالسياسة الأوروبية للجوار، و أنها ستواصل الحوار مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بالتركيز على تقييم مسار الشراكة الأوروبية الجزائرية، و انتظرت الجزائر إلى غاية 2011، التي تزامنت مع تبني الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة، إذ تم دعوة الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه، معربة لأول مرة عن إمكانية انضمامها لهذه السياسية على لسان وزير الخارجية 2012 (محمد علي).

ويمكن تلخيص أسباب التحفظات الجزائرية تجاه سياسة الجوار في النقاط التالية:

أكد الموقف الجزائري على الخصوصية الجزائرية في التفاوض، والنابعة عن الظروف الأمنية الاستثنائية التي عرفتها الجزائر في المرحلة ما بين 1992 إلى 2002. وهذا على خلاف الحالات التونسية والمغربية والمصرية.

إضافة إلى خصوصية الاقتصاد الوطني الجزائري التابع للنفط بالدرجة الأولى، والمعطيات الاجتماعية اقتصادية الناتجة عن تطبيق اتفاق إعادة الهيكلة سنة 1994 .

اعتراض الجزائر على التقارير الأوروبية الدورية فيما تعلّق بتراجع وضعية حقوق الإنسان في الجزائر، إضافة إلى ملفي المفقودين والمصالحة الوطنية. (عبد الله بلغيث، صفحة 326).

اعتراضات الجزائر على التقارير الأوروبية الدورية حول تقدم المسار الديمقراطي في الجزائر ومدى نجاح الطرف الجزائري في تحقيق الانتخابات الشفافة والنزيهة، والتغيير الحكومي السلمي.

اعتراض الجزائر على التعامل الأوروبي مع دول جنوب المتوسط باعتبارها حزاما واقيا للتهديدات الأمنية النابعة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشبه الجزيرة العربية، حيث عبرت الجزائر عن مواقف صريحة في هذا السياق من خلال دعوة الطرف الأوروبي إلى شراكة حقيقية تتقاسم فيها الأطراف المعنية الأعباء والمسؤوليات المالية منها والإنسانية .

ضرورة تفادي الآثار السلبية لإجراءات التفكيك الجمركي على الاقتصادي الوطني، على أساس أن هذا الأخير سوف يعاني من عدة سلبيات على رأسها ارتفاع الواردات الأوروبية مقابل الصادرات الجزائرية نحو أوروبا (عبد الله بلغيث، صفحة 325).

و في ديسمبر 2011 أعربت الجزائر رسميا عن نيتها في مباشرة مفاوضات تمهيدية من أجل إعداد مخطط عمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة. وفي سنة 2012 جرت مفاوضات حول العناصر التأسيسية لمخطط العمل، تزامنت مع زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار إليها في مارس 2012 و التي تم فيها الاتفاق على استضافة الجزائر لفرقة من المراقبين الأوروبيين بمناسبة الانتخابات التشريعية التي نظمت في 10 ماي من نفس السنة، تلاها افتتاح دورة مفاوضات في أكتوبر 2013 حول الوثيقة (عبد الله بلغيث، صفحة 339).

وقد ازدادت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر كثافة منذ عام 2015، على غرار زيارة الممثل السامي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية للجزائر العاصمة في سبتمبر2015، فضلا عن زيارة المفوض المسؤول عن سياسات الجوار يوهانس هان، وممثل الإتحاد الأوروبي للطاقة كانيتي، وممثل الشؤون البيئية والبحرية في عام 2016، وكذا اجتماعات كبار المسؤولين لمناقشة قضايا الأمن و مكافحة الإرهاب، وزيارة لجنتي الشراكة في الجزائر في ماي 2015 وديسمبر2016، وأربعة عشر اجتماع قطاعي وتقني والتي من ضمنها غالبية اللجان الفرعية التي نص عليها اتفاق الشراكة مثل الحوار السياسي وحقوق الإنسان والتجارة والحوار الاقتصادي والزراعة وصيد الأسماك...إلخ، وحواران حول الهجرة والتنقل في سبتمبر 2015 وأفريل 2016 واجتماعات الخبراء ومنتدى الأعمال الأول في مجال الطاقة. (سليمة بن حسين، 2018، صفحة 204) .

غير أنه من الجدير الإشارة إلى أن الجزائر لاتزال مطالبة بتقديم تنازلات أكثر كتلك التي تقدمها المغرب، حتى في سياق الآلية الجديدة لسياسة الجوار الأوروبية التي اعتمدت ابتداءا من 01 جانفي 2014 محل الآلية القديمة للجوار والشراكة IEVP وتعويضها بآلية الجوار الأوروبيةIEV (Grinbaud, j. . (2013))، على الرغم من أن المخصصات التي رصدت للجزائر الأضعف ضمن دول المغرب العربي والتي تتراوح بين 221 إلى 270 مليون أورو للفترة 2014-2020، في حين أن المغرب رصدت له أكبر المبالغ ضمن المجموعة حيث تتراوح بين 1323إلى 1617 مليون أورو لنفس الفترة، أما تونس فقد رصدت لها مبالغ متوسطة تراوحت بين 725-886 مليون أورو، ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى عدد البرامج التي تقترحها وتقدمها كل دولة للتفاوض والاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي، إذ أن الآلية الجديدة للتمويل تقوم على أساس التنافس بين الدول للظفر بأكبر عدد ممكن من البرامج عبر القيام بأكبر قدر ممكن من الإصلاحات التي يحددها الاتحاد (European commision) .

و الأداة الأوروبية الجديدة الجوار هي أداة مالية أساسية لتعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر للفترة 2014-2020، حيث تم استبدال الجوار والشراكة الآلية الأوروبية (ENPI) من 2007-2013 بمصادر التمويل الأخرى، و هي برامج التعاون الموضوعية - على سبيل المثال في مجال حقوق الإنسان أو البيئة أو المجتمع المدني.

فيما يتعلق بالتعاون الثنائي، و حسب خطة المساعدات المسطرة بين 2014-2017، فإن مساعدات الاتحاد الأوروبي ستركز على ثلاثة قطاعات ذات أولوية هي:

- إصلاح العدالة وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة.
- إصلاح سوق العمل وخلق فرص العمل.
- دعم الإدارة العليا وتنويع الاقتصاد، ويمكن أيضا تقديم الدعم التكميلي لتنمية القدرات والمجتمع المدني أيضا خارج هذه القطاعات ذات الأولوية.

و قد تم تحديد مجموع مساعدات الاتحاد الأوروبي الثنائية إلى الجزائر في إطار سياسة الجوار بين حد أدنى للتوزيع يبلغ 121 مليون يورو، وحد أقصى يصل إلى 148مليون يورو، مع التركيز على أن المخصصات النهائية تعتمد على احتياجات البلاد والالتزام بالإصلاحات، ففي عام 2014 مثلاً بلغت المساعدة الثنائية للاتحاد الأوروبي لدعم قطاع العدالة 9 مليون يورو، وسائل الإعلام 7 ملايين، والتعليم المهني والتدريب بـ10 ملايين يورو.(... European Neighbourhood Policy and Enlargement)

كان التركيز الرئيسي من دعم الاتحاد الأوروبي للجزائر خلال هذه الفترة على الإصلاح الاقتصادي، مع تركيز قوي على العمل (بما في ذلك النساء والشباب)، وتنويع الاقتصاد،كما قدم دعما كبيرا للقطاع البيئي، مع زيادة الاهتمام ببرنامج دعم قطاع المياه والصرف الصحي وحماية البيئة من المناطق الساحلية.

بالإضافة إلى برامج التعاون الثنائية، تشارك الجزائر أيضا في برامج التعاون الإقليمي،كما تتلقى تمويل إضافي من خلال برامج متنوعة كالآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR)، وهي أداة تساهم في الاستقرار والسلام، برامج التعاون الإنمائي (DCI) التي تغطي منظمات المجتمع المدني، المنظمات

والسلطات المحلية والتنمية البشرية والهجرة واللجوء، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجزائر هي أيضا مؤهلة في إطار برنامج ايراسموس، مما يعزز الحراك والتعاون مع الجامعات الأوروبية في مجال التعليم العالي.

نلاحظ نوع من التضارب في الخطابات الصادرة عن الطرف الأوروبي ، ففي حين يصرح أن الأهداف لم ترق إلى مستوى وعود الإصلاحات منذ عام 2011، وحالة حقوق الإنسان في الجزائر لا تزال ضعيفة، كما يصف حرية تكوين الجمعيات والتجمع والحق في الاحتجاج السلمي بأنها مقيدة، أما الجمعيات والنقابات فتتم محاكمتهم بصورة تعسفية من أجل تخويفهم، كما يتم النظر إلى الجزائر على أنها تفتقر إلى القوانين التي تجرم العنف ضد المرأة على نحو كاف، والتمييز ضد المرأة لا يزال راسخا في القانون وفي الممارسة العملية.

كما يُنتقَد تعاون الجزائر مع خبراء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان باعتباره محدودا جدا أو حتى غير موجود، على الرغم من زيارة هؤلاء الخبراء وطلبات المنظمات المتكررة لزيارة الجزائر(Open Letter to) .

نجد بالمقابل ستيفن فول يصرح أن سيناريو 2011 أمسى مختلف، حيث حققت الجزائر -في نظره- تقدما ملحوظا نحو تحقيق السلام في البلاد، حتى إذا لم يتم القضاء على التهديدات، ولاسيما بسبب الأنشطة الإرهابية والإجرامية في الصحراء والساحل المنطقة في السياق الإقليمي، كما أثنى على الاقتصاد الجزائري الذي سجل فائضا ملحوظا في ميزان مدفوعاته بفضل ارتفاع أسعار النفط، مما مكنها من سداد الديون الخارجية وتراكم احتياطيات النقد الأجنبي، و هو ما سمح لإطلاق برامج استثمارية كبرى (Stéphen Füle).

و عموما، يلاحظ تعديل في لهجة الخطاب الذي بدأ يتعامل به الاتحاد الأوروبي منذ 2011، و برز ذلك بشكل خاص في الدورة التاسعة لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر في 4 يونيو 2015 ببروكسل الموسوم بالحوار السياسي، و في احتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الشراكة، حيث أكد دعمه لكل كل جهود الجزائر باعتباره شريكا مناظرا غير تابع، في جميع المجالات التي أكد عليها أكثر من مرة انطلاقا من العلاقات الاقتصادية و التجارية و إصلاح العدالة و حقوق الإنسان و تحسين وضع المرأة (Déclaration de l'Union européenne , 2015).

بيد أن الخطاب لا يكفي، و هو ما أشار إليه الأستاذ بهلول في مقاله حول القراءة الجزائرية لسياسة الجوار موضحا أن غياب الالتزامات المؤسسية وضعف التعبئة للمواطنين هو ما أجهض قبل ذلك مسار برشلونة، حيث يشير إلى أن تعدد الصيغ (مسار برشلونة، الشراكة الإستراتيجية، سياسة الجوار الأوروبية، "5 + 5" وآخرها مشروع الاتحاد المتوسطي، شابها غموض في مفهوم البحر الأبيض المتوسط، مؤكدا على ضرورة التجانس على مستوى الرؤى و القيم بين الضفتين (BAHLOUL ;p 272., 2007) .

و هو ما عبرت عنه الجزائر رسميا على لسان الوزير الجزائري للشؤون الخارجية الذي أعرب عن مخاوفه في يونيو 2010، والخلل السائد بسبب تركيز الاتحاد الأوروبي بشأن قضايا الهيدروكربونات ومكافحة الإرهاب، وحث للتعبير على إجراء تعديلات على بعض أحكام اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية،

ويبدو أن العلاقات قد تحسنت منذ ذلك الحين، ففي ديسمبر 2011، في أعقاب الاجتماع في بروكسل بين وزير الخارجية الجزائري وستيفان فول، أعلن أن الجزائر مستعدة للدخول في مناقشات استكشافية لتطوير خطة عمل كجزء من سياسة الجوار الأوروبية. هذا يعني أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تشهد طفرة مفاجئة، فالجزائريون يأخذون وقتهم في التفاوض، ومع ذلك، تعتبر التوجهات الجزائرية أكثر ليونة.(Barah Mikaïl, 2012) .

الخاتمة:

و في الختام يمكن القول أن طبيعة التغيرات و التحديات الجديد في العلاقات الدولية، قد فرضت على المغرب العربي أن يتحمل مسؤولية كونه منبعا رئيسيا للظاهرة الإرهابية والتطرف، يهدد الأوروبيين، كما فرض عليه أن يلعب دور الفناء الخلفي للإتحاد الأوروبي الذي يشهد مواجهة التهديدات و معالجتها كحدود خارجية للإتحاد الأوروبي.

و بالتالي، تساعد هذه الوضعية على تأزم الأوضاع المغاربية، لاسيما في ضل التهديدات المحلية النابعة من البيئة المغاربية، تكمن في تعطل الاندماج المغاربي الذي لا يزال يعاني كمشروع من شرخ بين الإرادة الشعبية للمواطن المغاربي وبين إرادة الأنظمة السياسية التي فشلت في تخفيف التوترات السياسية و محاصرتها بخلق عناصر الالتقاء والتقارب.

و بالتالي، يبقى مستقبل المغرب العربي مرهون بالتغيرات الدولية والداخلية و الضغوط الخارجية التي يصعب التحديد الحاسم لملامحها، و تبقى التبعية لسياسة الجوار الأوروبية باعتبارها البديل الوحيد المطروح في المنطقة مع غياب المبادرات المغاربية، وترسخ الوضع الانفصالي الحالي لدول المغرب العرب، وانفراد الأوروبيين بكل دولة على حدى.

قائمة المراجع:

E. c. (2014). Implementation of the European .European commision (بلا تاريخ). .Neighbourhood policy statistic . *Brussels: Joint staff working document* .

Algeria Strategy Paper .(بلا تاريخ) .European Neighbourhood And Partnership Instrument 2007 - 2013 . *National Indicative Programme 2007 - 2010* .

The High Representative of the European Union for Foreign .(بلا تاريخ) . Open Letter to *Catherine Ashton ,Negotiations Concerning the European* , .Affairs and Security Policy . *Union-Algeria Action Plan in the Framework of the European Neighbourhood Policy*

سهام حروري. (بلا تاريخ). الهجرة و سياسة الجوار. *(مجلة المفكر)، العدد5،2010*، صفحة 346.

.BAHLOUL ;p 272 .(et 2 juin, 2007 1) .UNE LECTURE ALGÉRIENNE DE LA PEV صفحة 272.

Algerie : un silence trompeur , policy brie f; issn : 1 9 8 9 - 2 .(MARS, 2012-) .Barah Mikaïl 117 6 6 7 , N° .صفحة 9.

NEUVIEME SESSION DU CONSEIL .(2015 ,juin 4) . Union européenne'Déclaration de l .D'ASSOCIATION UE-ALGÉRIE Bruxelles
.(بلا تاريخ) ... European Neighbourhood Policy and Enlargement
. www.ec.europa.eu/.../neighbourhood/.../algeria/index_en.ht
.(بلا تاريخ) .European Neighbourhood Policy
.www.euromove.org.uk/...euromove/.../European_Nei
La politique européenne comme instrument de politique .(بلا تاريخ) .(Grinbaud, j. (2013 *le cas du caucase du sud (thèse de séminaire la Russie st ses relations avec : .* .étrangère *. Lumière Lyon2 études politiques de Lyon, France: Université l'union européenne. Institut d* *The Euro-Mediterranean Partnership and* .Geographical Overview .(2013) .Lotfi Boumghar *Other Actors The Algerian Position on the European Neighbourhood Policy, Panorama,* .44 صفحة ، *IEMed. Mediterranean Yearbook*
.-European Union strategies to support anti .(September, 2012 21) .Maira Martin .345 صفحة ، *Transparency International*
évolution de la politique européenne de voisinage et la 'l .(2012) .Narine Ghazaryan *(1) 7 ، Revue des affaires européennes et russes* .evolvement constante de ses contradictions، .8 صفحة
.une Stratégie'Politique Européenne de Voisinage :Portée et Limites d" .(2004) .Neila Arkrimi *Elargissement et la nouvelle Europe après 'regards Croisés sur la Méditerranée" , l* صفحة ، .151
Extending Governance :(The European Neighbourhood Policy (ENP" .(2014) .Stefan Gänzle *Political Science University of British Columbia),Institute for European* ." ,?beyond Borders .9 صفحة ، *Studies*
; . l'Union Européenne doit consolider sa relation avec l'Algérie ; .(بلا تاريخ) . Stéphen Füle *Extrait du Portail Algérien des ENERGIES RENOUVELABLES ;* *. http://portail.cder.dz/spip.php?article1250*
بلجيلالي أيمن، غازلي عبد الحليم. (2020). سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات. *(المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية) المجلد 08، العدد الأول* ، صفحة 310.
تمغارت اسمهان. (جوان, 2013). تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة. *(دفاتر السياسة والقانون) ،العدد التاسع* ، صفحة 338.
سليمة بن حسين. (ديسمبر, 2018). ، مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية . *(مجلة العلوم القانونية و السياسية)، المجلد 09، العدد03* ، صفحة 204.
سياسة الجوار الأوروبية الجديدة. (بلا تاريخ). استجابة جديدة حيال جوار متحرك دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها. *http://www.annd.org/english/contactus.php* .
طويل نسيمة. (فيفري, 2016). سياسة الجوار الأوربية و أثرها على دول الجنوب. *(مجلة المفكر)، المجلد 7، العدد 8،* ، صفحة 217.
عبد الله بلغيث. (بلا تاريخ). ، الجزائر، الاتحاد الأوروبي: تقاطع و تباين الموقف حول السياسة الاوروبية للجوار ما بعد 2010. *،(الحوار الثقافي)، المجلد 4، العدد الثاني* ، صفحة 326.
محمد علي. (بلا تاريخ). مؤتمر حول سياسة الجوار الأوروبية ببرشلونة – تأكيد على دور الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي. *من الموقع: http://www.altahrironline.com/ara/?page_id=864* .
مفوضية الاتحاد الأوروبي. (سبتمبر, 2000). *زخم جديد لعملية برشلونة*بروكسل ،. صفحة 16.
مهدي بوكعومة. (ديسمبر , 2018). واقع سياسة الجوار ال وروبية من سياسات الورومتوسطية. *(المجلة الفريقية للدراسات القانونية والسياسية)، المجلد 8، العدد: 2* ، صفحة 146.
نور الدين الفريضي. (بلا تاريخ). *سياسة الجوار الأوروبية بعد توسيع الاتحاد* . تاريخ الاسترداد 01 03, 2021، من .http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A8%D8%B9/3907092